الفصل السادس

السياسة التجارية

مقدمة:

تنقسم سياسات التجارة الخارجية إلى نوعين الأول حر والثاني حمائي، فسياسة تحرير التجارة الخارجية، تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات، ويحتج أصحابها بالمبررات التالية

- تسمح بالتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا و بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج.
- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

ويمكن أن تلجأ الدول إلى استحداث التكتلات الاقتصادية بإلغاء القيود بينها لتحقيق الأهداف المرجوة ومجابهة الاقتصاديات القوية والتغيرات الاقتصادية.

في حين تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها مجموعة من القوانين والتشريعات والإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو السوق المحلية ضد المنافسة الأجنبية خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

يستند أنصار الحماية التجارية إلى المبررات التالية:

- تقييد بعض الواردات سيؤدي إلى تشجيع الطلب على المنتجات المحلية.
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على الخبرة الفنية التسويقية.
- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة.

المبحث الأول: السياسة التجارية الحمائية

تدور سياسة التجارة الخارجية فيما بين نوعين من السياسات هما سياسة حرية التجارة الخارجية، وسياسة تقييد التجارة الخارجية من خلال فرض قيود على ورادات او تقديم الدعم والاعانات للصادرات ... الخ ، وتهدف الدولة من وراء انتهاجها لأي من السياستين تحقيق المصلحة القومية ن ويمثل هذا الهدف حجر الزاوية في انتهاجها لأي من السياستين غير انه لا يوجد اتفاق تام بين الاقتصاديين بشان اتباع سياسة معينة .

الرسوم الجمركية

اولا: تعريف الرسوم الجمركية وانواعها:

تعرف الرسوم الجمركية بانها ضريبة تفرض على السلع عند عبورها الحدود القومية للدولة سواء على الصادرات على الواردات بهدف الحد من الواردات والمدفوعات مقابلها ، وكذلك حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية فصلا عن عديد من الاهداف الاخرى التي سوف نتعرض لها في المبحث الثالث من هذا الفصل ، والضرائب على الواردات اهم بكثير من الضرائب على الصادرات وهي عادة التي تكون مقصودة عند الحديث عن الضرائب الجمركية بصفة عامة .أما الضرائب على الصادرات فنها تكون على سبيل الاستثناء وتفرضها الدول المصدرة للمنتجات الاولية التي يكون لها وزن نسبي في السوق الدولي في تصدير هذه المواد الاولية بهدف تحقيق ايرادات وتعديل شروط التبادل التجاري في صالحها . كما قد تفرض في بعض الحالات على المواد الاولية تشجيعا لتصنيعها وتصديرها في صورة منتجات نصف مصنعة أو مصنعة أو مصنعة بما يؤدي الى زيادة القيمة المضافة في الاقتصاد القومي ، وبالتالي فإنه سوف يتم التركيز في هذا التحليل على الرسوم الجمركية على الواردات فقط .

تأخذ الرسوم الجمركية ثلاث أنواع وهي :

1- **رسوم جمركية نوعية :** تكون في صورة مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة المستوردة بغض النظر عن قيمة او او سعر هذه السلعة مثل 100 دولار على كل تلفاز مستورد ، 1000 دولار على كل سيارة مستوردة ، ويختلف هذا المبلغ على حسب نوع سلعة . وتتميز الرسوم الجمركية النوعية هذه بسهولة حسابها ، غير انه يؤخذ عليها انها لا توفر معدل ثابت للحماية لان قيمتها تظل ثابتة رغم تغير السعر مع مر الزمن كما يؤخذ عليها تحيزها ضد السلع الرخيصة ومحاباة

السلع مرتفعة الثمن ، وبالتالي ، لا تراعي اعتبارات تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع .

2- **رسوم جمركية قيمية :** تكون في صورة نسبة من قيمة او ثمن السلعة ، كان تكون في صورة 10 % على كل تلفاز مستورد 20 % على كل سيارة مستوردة ، وبالتالي فان قيمة الضريبة الجمركية ترتبط طرديا مع قيمة أو ثمن السلعة المستوردة ، وتتميز الرسوم الجمركية القيمية بانها تكون اكثر فاعلية في حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية كما انها تكون أكثر تحقيقا للعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع ، غير انه يؤخذ عليها صعوبة تحديد القيمة او السعر الحقيقي للسلعة المستوردة ، عبئ الرسوم الجمركية المفروضة على السلعة . كما انه هل يتم هذا التقدير على اساس اسعار سيف (SIF) أي لا يتضمن السعر تكاليف الشحن والتامين ، أم على اساس اسعار فوب (FOB) الذي يتضمن تكاليف الشحن والتامين ، ولذا يكون الثمن والرسوم الجمركية أعلى في الحالة الثنية منها في الحالة الاولى .

3- **رسوم جمركية مركبة :** هذا النوع من الرسوم الجمركية يجمع بين النوعين السابقين معا ، أي تكون الرسوم الجمركية يجمع بين النوعين السابقين معا ، أي تكون الرسوم الجمركية في صورة مبلغ ثابت بالإضافة الى نسبة من قيمة أو ثمن السلعة المستوردة ، فمثلا يفرض على كل تلفاز مستورد 100 دولار + 10 % من الثمن .

هناك تصنيفات اخرى للرسوم الجمركية ، قد يكون ذلك على اساس الهدف منها او غير ذلك من الاسس ولكن اكثر أشكال الرسوم الجمركية القيمية .

المبحث الثاني : حصص الواردات

اولا – تعريف حصص الواردات و أنواعها :

تمثل حصص الواردات (Import Quotas) قيدا كميا على الواردات ، حيث تضع الدولة حدا أقصى لكمية أو قيمة الواردات من سلعة معينة تسمح باستيرادها خلال فترة زمنية معينة ، كان يسمح باستيراد كمية من القمح لا تزيد عن 100 الف طن خلال سنة معينة أو كان يسمح باستيراد ما لا تزيد قيمته عن 5 مليار جنيه من سيارات الركوب خلال سنة معينة . وقد انتشر نظام الحصص هذا في أعتقاب

ازمة الكساد العالمي العظيم (1929 – 1933) ، وذلك الى جانب الرسوم الجمركية التي اظهرت عدم كفايتها لمواجهة الانخفاض الكبير في اسعار المنتجات الزراعية الأجنبية خاصة الامريكية ، وكذلك لمواجهة

الانخفاض المستمر في عملات عديد من الدول خاصة الجنيه الاسترليني . وكانت فرنسا اولى الدول التي بدأت باستخدام سلاح حصص الواردات لتقييد الواردات والحد منها بصورة مباشرة ثم تبعها في ذلك عديد من الدول الاخرى . ولكن نظام حصص الواردات هذا تراجعت أهميته في الاستخدام بصورة كبيرة في النصف الثاني من القرن العشرين بفضل جهود منظمة التجارة العالمية .

يعد نظام حصص الواردات وسيلة أكثر فاعلية في الحد من الواردات مقارنة بالرسوم الجمركية ، حيث أنه يضمن للدولة بدون شك منع استيراد السلع الاجنبية بعد بلوغها حدا معينا تلك التي تقررها الحصة . ولكن لا يمكن بواسطة الرسوم الجمركية تحقيق ذلك ، فقد يستمر استيراد وتدفق السلع الاجنبية بمعدلات كبيرة رغم ارتفاع اسعارها بسبب الرسوم الجمركية ، خاصة إذا كان الطلب عليها غير مرن .

يأخذ نظام حصص الواردات عدة صور أو أشكال ، لعل أهما يتمثل في نوعين أساسيين هما الحصة الاجمالية والحصة الموزعة .

أ- **الحصة الاجمالية : وفيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي يسمح باستيرادها من السلعة خلال فترة زمنية معينة ، دون توزيعها فيما بين الدول المصدرة أو المستوردين المحليين .**

ب- **الحصة الموزعة :** وهو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على اسس معينة ، ولعل أهما نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو في السنوات السابقة .كما قد تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين المستوردين من خلال تطبيق ما يعرف بتراخيص الاستيراد ، وهو أن تقسم الدولة الكمية المسموح باستيرادها من السلعة بين المستوردين الوطنيين ، وغالبا ما يكون ذلك على اساس حجم نشاط المستورد خلال مدة مماثلة سابقة ، أو قد يتم ذلك من خلال بيع تراخيص الاستيراد في مزادات علنية ، وتعطى حصص الاستيراد لمن يدفع ثمنا أعلى .غير أن هذا النظام قد يعاب عليه أيضا محاباة بعض المستوردين لاعتبارات غير اقتصادية .

وتكون حصص الواردات وسيلة أكثر فاعلية في الحد من الواردات وبالتالي ، اصلاح عجز ميزان المدفوعات ، فضلا عن حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية ، الا انه يوجه اليها بصفة عامة عديدة من الانتقادات لعل أهمها :

1- أنه يعزل السوق المحلي عن الاسواق الخارجية، مما يؤدي الى زيادة درجة الاحتكار في السوق المحلي
2- يساعد على زيادة درجة الفساد في الاجهزة الحكومية نتيجة لمحاولة الدول المصدرة والمستوردين في الحصول على نصيب أكبر من الحصة بأساليب غير مشروعة .
3- يقلل بدرجة كبيرة من رفاهية المستهلكين نتيجة للارتفاع الكبير في السعر بسبب تزايد الاحتكارات ، فضلا عن أنه يقلل من فرص الاختيار امامهم لان الحصة تكون محدودة .
4- في حالة توزيع الحصة من خلال تراخيص الاستيراد لتلافي عيوب النظم السابقة في الحصص ، فإنه يتم الاتجار في تراخيص الاستيراد بدلا من الاتجار في السلعة ذاتها ، مما يضاعف من ارتفاع سعر السلعة في السوق المحلي ويزيد من الاثر السلبي على رفاهية المستهلكين .

المبحث الثالث: أهم مبررات تقييد التجارة الخارجية في الدول النامية

إتباع الدول النامية لسياسة تقييد التجارة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات او تقديم الدعم والاعانات للصادرات. يكون ذلك بهدف تحقيق المصلحة القومية، وقد يكون ذلك في سبيل تحقيق هدف أو اكثر من هدف معا في الوقت نفسه ، ولعل اهم مبررات تقييد التجارة الخارجية تتمثل فيمايلي :

اولا – حماية الصناعة الناشئة :

تعد حماية الصناعة الناشئة أو الوليدة ، أي التي تكون في مراحل الانتاج الاولي ، من أقوى المبررات لفرض القيود على التجارة الخارجية ، وحماية هذه الصناعة من المنافسة الاجنبية . وذلك لأن الصناعات الناشئة هذه تكون دون الاستغلال الامثل والكامل لطاقتها الانتاجية ، وبالتالي ، تكون التكلفة المتوسطة والحدية للإنتاج بهذه الصناعة مرتفعة ، ومن ثم ، لا تستطيع منافسة الصناعات المثيلة لها في الدول المتقدمة ، حيث تكون التكلفة المتوسطة والحدية بها منخفضة ، ومن ثم يكون سعرها أقل ، ولذا فإن الامر يتطلب من الحكومة التدخل وحماية هذه الصناعة بفرض قيود على الواردات الاجنبية المنافسة لها ، حتى تستطيع ان تنمو هذه الصناعة وتصل الى درجة الاستغلال الامثل لطاقتها الانتاجية ، ومن ثم تستطيع منافسة الصناعات الاجنبية المثيلة لها في الوقت المناسب .

غير ، أنه لا تعد كل الصناعات الجديدة صناعات ناشئة ، يجب تدخل الحكومة لحمايتها ، حيث لا بد من توافر شروط معينة في الصناعة الناشئة ، التي تتطلب تدخل الحكومة وحمايتها ، وتتمثل هذه الشروط في مايلي :

1- أن تتمتع هذه الصناعة الناشئة بميزة نسبية كامنة تتضح في المستقبل، وتتمثل في اعتماد هذه الصناعة على مستلزمات وعوامل الانتاج المحلية الرخيصة، وبالتالي فإنه مع نمو هذه الصناعة تنخفض تكلفة إنتاجها وتستطيع منافسة الصناعات المثيلة لها في الدول المتقدمة فيما بعد عندما تنمو هذه الصناعة وتقترب من أو تصل الى درجة الاستغلال الامثل لطاقتها الانتاجية.

2- أن هذه الصناعة الناشئة لم تكن قد وصلت بعد الى درجة الاستغلال الامثل لطاقتها الانتاجية، ومن ثم لم تتمتع بوفورات الحجم الكبير ، تلك الميزة التي سوف تحصل عليها مع نمو الصناعة في المستقبل ، ومن ثم ، تستطيع منافسة الصناعات الاجنبية المثيلة لها عندما تصل الى درجة الاستغلال الامثل لطاقتها الانتاجية وتتمتع بوفورات الحجم الكبير هذه .

3- أن هذه الصناعة الناشئة لا تتمتع بالوفورات الخارجية بسبب عدم توافر البنية الاساسية والمرافق العامة بالمستوى المطلوب خاصة في ظل ظروف الدول النامية ، مما يحمل مثل هذه الصناعات بأعباء إضافية تزيد من تكلفة الانتاج تتمثل في توفير بعض الخدمات والمرافق العامة اللازمة لها . كما تفتقد هذه الصناعات للعديد من الوفورات الخارجية الناتجة عن عدم وجود الصناعات الاخرى التي تتكامل معها ، ومن ثم تفتقد للوفورات الناتجة عن علاقات التكامل والترابط فيما بين الصناعات وبعضها كما في ظروف الدول المتقدمة

4- ان تكون هذه الحماية المؤقتة أي تكون الحماية لفترة معينة حتى تصل الصناعة الناشئة هذه الى درجة الاستغلال الامثل والكامل لطاقتها الانتاجية ، بينما إستمرار الحماية كما حدث في العديد من الدول النامية لا يساعد على إحداث التطوير والتحديث ورفع الكفاءة الانتاجية بمثل هذه الصناعات وبالتالي ، يعوق النمو بها لأنه لا يكون لديها الرغبة في ذلك ما دامت تستطيع تصريف إنتاجها في الاسواق المحلية خلف أسوار الحماية من المنافسة الخارجية باستمرار.

5- أن تقل الحماية للصناعة الناشئة هذه تدريجيا بقدر نمو الصناعة وبالتالي تستطيع المنافسة بصورة تدريجية مع الصناعات المثيلة لها في الدول المتقدمة .

ثانيا – زيادة مستوى التوظف والحد من البطالة :

نظرا لأن معظم الدول النامية تعاني من تفاقم مشكلة البطالة بها بكافة صورها سواء البطالة السافرة أم المقنعة و غيرها ، ولذا فإنها تلجأ الى تقييد التجارة الخارجية بفرض قيود على الواردات للحد منها ، ومن ثم تشجيع توجيه الاستثمارات الى أنشطة إنتاج السلع المحلية البديلة للواردات ، وبالتالي

تعمل على توفير مزيد من فرص العمل في مثل هذه الانشطة والصناعات البديلة للواردات .وهذا يسهم إيجابيا في الحد من مشكلة البطالة .غير انه يجب أن يراعي أن تكون الصناعات البديلة للواردات لها مزايا نسبية أو لا تبتعد كثيرا عن ذلك ، حتى لا يكون تحقيق أخر وهو الابتعاد عن التخصص الامثل للموارد ، لأن هذا يعوق النمو الاقتصادي في الاجل الطويل .

ثالثا – تحسين معدل التبادل الدولي :

نظرا لان الدول النامية تعتمد على إنتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات الأولية ، وتستورد عديد من السلع ومستلزمات الانتاج من الخارج كما أن معظم الدول النامية ، كما سبق ذكره في الفصول السابقة ، تعاني من تدهور مستمر في معدل التبادل الدولي في غير صالحها ، ولذا فإنها قد تلجأ الى فرض رسوم جمركية أو قيود أخرى تحد من الواردات ومن ثم تقلل من الطلب المحلي على الواردات بهدف تحسين شروط التبادل التجاري في صالحها . ويمكن تحقيق ذلك عندما لا تلجأ الدول الاخرى الى اتباع أسلوب المعاملة بالمثل ، بينما اذا قامت الدول الاخرى بإتباع اسلوب المعاملة بالمثل ، فإن هذا يلغي التحسن المبدئي لشروط التبادل التجاري في صالح الدولة ، وقد يسود نفس المعدل مرة أخرى ، ولكن عند مستوى أقل من التبادل التجاري ، مما يؤدي الى انخفاض حجم التبادل التجاري على المستوى الدولي ويؤثر سلبا على رفاهية الأفراد في كافة الدول .

رابعا – تقليل العجز في ميزان المدفوعات

نظرا لأن معظم الدول النامية تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها ، ولذا فإنها تلجأ الى فرض قيود على الواردات بهدف الحد من الواردات ، وبالتالي المدفوعات مقابلها ، فضلا عن تقديد الدعم والاعانات للصادرات بهدف زيادة الصادرات ، غير انه يجب ان يكون الطلب الخارجي عليها كبير المرونة لكي تزداد الايرادات من الصادرات ، وكل هذا يؤدي الى تحسين الوضع في الميزان التجاري ، ومن ثم في ميزان المدفوعات ككل . غير أنه يؤخذ على هذه السياسة أنه عادة ما تلجأ الدول الاخرى الى اسلوب المعاملة بالمثل وتفرض قيود على وارداتها مما يحد من فاعلية هذه السياسة ويكون لها اثار مضاعفة على الدخل القومي في كل الدول بالسالب وبالتالي ، يؤثر سلبا على معدلات النمو في كافة الدول .

خامسا – مكافحة الاغراق

يعد الاغراق صورة من صور الاحتكار ، وهو ان المنتج الاجنبي يبيع السلعة في السوق المحلي بسعر يقل عن سعر بيع نفس السلعة في دولة المنتج المحتكر ، وقد يكون هذا السعر أقل من تكلفة الوحدة

المنتجة ، وهذا يضر بالصناعة والانتاج المحلي المثيل لسلعة المحتكر ، مما يتطلب الامر تدخل الحكومة وحماية الانتاج المحلي . ولكننا نميز بين ثلاثة أنواع من الاغراق ، وهي :

أ- **الاغراق الدائم :** وفي ظله يبيع المحتكر السلعة في البلد المستوردة بسعر أقل من سعر سلعته في دولته الام ، وهذه تمثل سياسة التمييز الاحتكاري التي تقوم على اساس ارتفاع كفاءة المنتج ، وفي هذه الحالة يستفيد المستهلكين في الدولة المستوردة بسعر أقل، ويضار المستهلكين في سوق الدولة المصدرة ، ويتطلب هذا النوع من الاغراق توافر شرطين ، وهما : انفصال الاسواق واختلاف مرونات الطلب في الاسواق ، وهذا النوع من الاغراق لا يضر بالصناعة في الدول المستوردة إذا كانت تتمتع بمزايا نسبية ، ومن ثم يكون لها ميزة تنافسية . ولذا ، لا يتطلب الامر تدخل الحكومة لمكافحة هذا النوع من الاغراق .

ب- **الإغراق العرضي :** ويحدث هذا النوع من الإغراق عندما يرى المنتج الاجنبي أو الدولة الاجنبية أن لديها مخزون واستمر لفترة طويلة وقد يكون اقترب من فترة انتهاء الصلاحية أو غير ذلك من الاسباب ، ولذا يبيع كميات كبيرة من هذا المخزون في الاسواق الخارجية للدول الاخرى ، مما يترتب عليه انخفاض السعر ، وبالتالي يضر بالصناعات المحلية التي تنتج السلع المماثلة لها ، غير أن هذا الامر يكون لظروف طويلة ولذا ، لا يتطلب الامر تدخل الحكومة لمكافحة مثل هذا النوع من الاغراق .

الإغراق الشرس : وهذا هو أخطر أنواع الاغراق وهو أن المنتج الاجنبي المحتكر للسوق المحلي عندما يرى أن هناك صناعة ناشئة بدأت في الظهور أو منتج أخر بدأ ينافسه في السوق المحلي لدولة ما ، فإنه يقوم بتخفيض السعر بنسبة كبيرة ، وربما يتحمل خسارة لفترة معينة الى أن يضمن القضاء على الصناعة المحلية أو المنتج المنافس له ، ثم يقوم بعد ذلك برفع السعر ليعوض خسائره ، وكل هذا يضر بالمستهلك بصورة كبيرة كما يضر بالإنتاج المحلي كذلك ، لذا يتطلب الامر ضرورة تدخل الدولة لمكافحة هذا النوع من الإغراق . غير أنه يصعب تحديد نوع الإغراق ومن ثم ، يصعب تحديد في أي الظروف يتطلب الامر تدخل الدولة ومكافحة الإغراق ، وفي أي الظروف لا يتطلب الأمر ذلك ..

الفصل السادس: السياسة التجارية	